Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (٩٧) المجلد (٣) ايلول ٢٠٢٣

الافعال الكلامية في كتاب (التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي ت٧٤٥هـ)

هدى داود سليم عبد علي
أ.د حُسين إبراهيم مُبارك
كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

Abstract

This research aims to identify speech acts as being an argumentative phenomenon within the linguistic theory because of their association with Stylistics, and to show its concept, function, and its view to language as an effective and influential force in reality.

The research was limited to study the speech acts of Austin and applying them in the book "Appendix and Supplementation", which included acts: (judgments, decisions, pledges, behavior and clarification) and to show the extent to which the argument of these acts affect the linguistic text in the length of Abu Haiyan.

Email : Snakhlf6@gmail.co

Published: ٢٠٢٣/٩/١
Keywords:أفعال –تذييل– تسهيل

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى معرفة الأفعال الكلاميّة بوصفها ظاهرة حجاجية ضمن النظرية اللسانية لارتباطها بالتداوليّة ، وبيان مفهومها ووظيفتها ونظرتها إلى اللغة على أنّها قوّة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه

واقتصر البحث على دراسة الأفعال الكلامية عند أوستين وتطبيقها في كتاب (التذييل والتكميل) فاشتملت على أفعال : (الأحكام، والقرارات، والتعهد ، والسلوك والإيضاح) وبيان مدى تأثير حجاجيّة هذه الأفعال على النص اللغويّ في مطوّلة أبي حيّان

المقدّمة

تُعَدُّ الأفعال الكلاميّة من أهم النظريات اللسانية وأبرزها ، لكونها تُعنى بفعليّة الكلام وقدرته الإنجازية ، وهو المبدأ الحقيقي لها ، لذا يختصُّ عملها تحديدًا بتحويل المعطيات الفكرية إلى هيئات وأفعال كلاميّة تتمثل بسلوك لُغويّ كالخطاب في مختلف اللغات الطبيعيّة ، والبحث عن العلاقة بين اللغة والاتصال ببقيّة اللغات ، وهذا يُعطي مؤشرًا أنَّ لها صلةً بالواقع الخارجي بجميع مايحويه من مقوّمات ذاتيّة وموضوعية، ويدرس بحثنا مفهوم هذه الأفعال عند أوستين ومدى إمكانيّة الإفادة منها حجاجيًا من خلال تطبيقها على أشهر شرح من شروح التسهيل وهو كتاب(التذييل والتكميل) لأبي حيّان الأندلسي ، و اشتملت الدراسة على خمسة محاور تتلخص في دراسة أفعال الأحكام والتعهّد والقرارات والإيضاح والسلوك واتّضح لي أنَّ هذه المحاور الخمسة قد تمثّلت بشكلٍ واضح في تذييل أبي حيّان ، وقد أفاد منها في معالجة كثيرٍ من الأحكام النحويّة واللغوية، فهو وإن لم يكنْ قد تعرّض لها صراحةً إلّا أنّنا حاولنا استنباطها من خلال نصوصه مستعينين بما قرّره أوستين من نظريات و اقتُصرت على أوستين دون (سيرل) في التطرّق إلى مفهوم النظرية بوصفه الرائد الأوّل في هذا المجال .

مدخل:

تعَد الظواهر اللغويّة عمومًا والدلالية خصوصًا محط عناية اللغويين والمفسرين العرب في معالجاتهم اللغوية فنجد أنَّ توجهاتهم البحثية والتحليلية كانت مختصّة بالدراسة القواعدية المعيارية أو المعجمية أو المقامية ، وهذا الأمر دفعهم إلى إبراز توجهات تحليلية لبنية بعض النصوص من خلال تحديد وجهتها الإخبارية أو الإنشائية وتفسير الأغراض والدلالات الثانوية التي يؤديها هذان النمطان من الكلام العربي

ويشتمل على الأغلب عملها في الاستعمالات اللغوية، بمعنى آخر أنها منصبَّة على فعلية الكلام وقدرته الإنجازية وهو ما يُعَدُّ مبدءًا لها، لذلك فإن عمل هذه النظرية هو تحويل المعطيات الفكرية إلى هيئات وأفعال كلامية تشتمل على سلوك لغويّ[١]

وهذا يعطي مؤشرًا مفاده أنَّ الأفعال الكلامية لها صلة وثيقة بالعالم الخارجي ويؤدي ذلك إلى توجيه طرائق استعمالاتها الدلالية [٢] ، ويُعَد فلاسفة اللغة أوَّل من أسهم بشكل مباشر في نشأة (نظرية الأفعال الكلامية) ، وكان الدافع : ((وراء دراستهم للغة هو التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الذهن في تصوره للعالم))[٣]

أمَّا البداية الحقيقية لهذه النظرية فقد ظهرت منذ أن أراد أوستين تجاوز ما كان سائدًا في الفكر اللساني والفلسفي آنذاك، أي حينما أُعطيت الجمل المكانة الأولى في وصفها للواقع ، وهذا يعود إلى عدَّهم اللغة (وصفًا) ، و وُصِف موقف أوستين بالموقف المضاد[٤] حينما قرَّر في النصف الثاني من القرن العشرين أنَّ اللغة لا يمكن أن تنحصر في الدائرة الوصفية للوقائع الخارجية بل تتجاوز ذلك لقدرتها وقابليتها التجريبية ثم اتّصالها الوثيق باللغة البشرية والطبيعية و نبَّه على الفرق بين المنطوقات الأداتية والتقديرية ، وأن اللغة لا يمكن أن تُعَد وسيلة مجردة لوصف الخبر ونقله [٥]

ومن هنا فقد صنف أوستين الأفعال الكلامية إلى صنفين رئيسين هما : (الأفعال الإخبارية) و تعني الإخبار عن الذوات أو غيرها من الأشياء ، و(الأفعال الإنجازية) التي تتسم بطابع أدبي تشتمل على صيغ متعددة منها الأمر والوعد والاعتذار والسؤال والتسمية وغيرها ليتضح له بعد ذلك أن الفعل الإخباري يمكن أن يخضع لقوة الانجاز الفعلي للمنطوق اللغوي ، إذ بمجرد ظهوره أو الإفصاح عنه يمكن أن يتحول إلى إنجاز كلامي [٦]

وعلى الرغم من إطالة التفكير عند أوستين وتقسيماته هذه إلّا أنه توصّل في النهاية إلى أنَّ الحدود بين هذين النوعين غير واضحة ، ليبدأ بتقسيم آخر للأفعال الكلامية فوجد أن الفعل الكلامي يتكون من ثلاثة أفعال تُعَد كلها جانبًا لفعلٍ واحد [٧] وهي:

أولًا : فعل القول Acte locutoire :

ويُقصد به : ((إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم مع تحديد ما لها من معنى)) [٨]

ثانيًا : الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) Acte illocutoire

ويُقصد به إنجاز عملٍ بقولٍ معين ، واقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثانوية لهذه الأفعال بـ(القوى الإنجازية) أو الإنجازيات [٩]

ثالثًا : الفعل التأثيري Acte Perlocutoire

يعُد من أهم الأفعال عند أوستين ، لكونه يشكل صلب العملية اللسانية ، إذ يعتمد هذا الفعل على الأثر الذي يحدثه في السامع أو المخاطب ومدى القوة الإنجازية لديه ، سواء أكان التأثير لغويًا أم استجابة شعورية معينة

و هذا الفعل – التأثيري - يمكن ألا يلازم الأفعال الكلامية كلها ، إذ وجد أوستين أن من الأفعال ما ليس له تأثير على المتلقي[١٠] ، لكون بعض هذه الأفعال تتطلب مجموعة من الظروف حتى يمكنها أن تحقق أغراضها [١١] ، وعلى إثر ذلك قسم أوستين الأفعال الكلامية حسب القوة الإنجازية لها على خمسة أصناف ، ويعتمد هذا التصنيف على الوظيفة التي يؤديها المنطوق [١٢]

وعلى النحو الآتي :

١ – **أفعال الأحكام**

((وهي الأفعال التي تصدر عن سلطة معترف بها لإعلان حكم صادر عن قاضٍ أو حكم ، كأفعال التبرئة والتقدير ، والتقويم والتصنيف))[١٣]

وتتمثل هذه الأفعال في كتاب (التذييل والتكميل) فيما صرَّح به أبو حيان أو غيره ، لكي يلتزم القارئ به ، وإن خرج القارئ عن هذا الحكم أو الرأي يكون قد خرج عن قواعد اللغة ، وكتاب التذييل والتكميل يُعدُّ واحدًا من الكتب النحوية والصرفية المعززة بالشواهد والأدلة ، جمع فيه أبو حيان أغلب الآراء العلمية مع استقصاء الأوجه الواردة في المسألة الواحدة ، ونأخذ مثالًا من هذه

الأفعال وهو قول أبي حيان معرّفًا الإعراب نقلًا عن ابن مالك (ت٦٧٢ه) بأنه : ((ما جِيء به لبيان مقتضى العامل المقتضى المطلوب))[١٤]
قال أبو حيان في الردِّ عليه : ((والعامل هو ما أثَّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل في أن يكون من الفعل ثم الحرف ثم من الاسم ، .... ولا يجتمع عاملان على معمولٍ واحد إلا في التقدير نحو : ليس زيدٌ بجبان))[١٥]، فقولُ أبي حيّان (لا يجتمع عاملان) يُعَد بمنزلة حكم يُقيد به مَن يجيء بعده من العلماء أو يقيد القارئ وكأنه يطالبه بالالتزام بذلك .
وفي بناء اسم الاشارة نقل أبو حيان تعليل ابن الطراوة (ت٤٣٨ه) ، بنائها بعدم الإفتقار إلى مسمًّاها بأنَّ (ذا) لا يقع إلّا في حال الإشارة وأنّه لا يلزم لزوم زيد وعمرو، وهما ليسا موضوعين لمعنى فيزول بزواله ، فقال أبو حيّان بأنّه رُدَّ عليه:((بأنَّه يلزمه أن تُبنى الصفات أجمع ، لأن ضاربًا لا يكون مطلقًا على مَن اتَّصف به إلا مادام موصوفًا به موجودًا فيه ذلك الوصف ، وأما مَن علل بالافتقار لمشارٍ فليس بشيء لأنه مسماها))[١٦]
فتعُد محاججة ابن الطراوة في رأيه ليست مجرد حجة عابرة أو حكم عابر بل عرض ذلك ليقنع المخاطب أو القارئ بأن أحد أسباب بناء اسم الإشارة هو أنه شَبَه الحرف للافتقار أي إبانة مُسمَّاه إلى مايقوم مقامه ، وهنا تكمن القوة الحجاجية التي لا تخص فعلًا واحدًا وإنما المحاججة تشتملُ على جميع أسماء الإشارة في بنائها وهذا يشمل حصيلة القول من التساوق الحجاجي لأجل الوصول إلى نتيجة واحدة
ولم يقتصر هذا الأسلوب عند أبي حيان ، إذ نلاحظه عند الزجاجي(ت٨٩٢ه) ايضًا ، حينما نقل عنه أبو حيان في باب الفاعل قوله: ((أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون : يرتفع بالابتداء ويصير الفعل خبرًا عنه وضميره في الفعل يرتفع به ، وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرفع بالمضمر الذي في (قام) ، وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر ، وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ، لأن الموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره))[١٧]
فالأفعال والجملة الفعلية في هذا النص (أجمع ، قال بعضهم ، قال آخرون) شكَّلتْ إطارًا لمنطلقات النحاة في وضع أحكامهم النحوية فالفعل الحكمي (أجمع) يدلُّ على وجوب الإلتزام به فهو يعني الإتّفاق ، والشمول لرأي الأغلبية ووجوب الأخذ به ، والجملة الفعليّة (قال بعضهم) تدلُّ على الجزئية أي جزء منهم ، أمَّاالجملة الفعلية (قال آخرون) وقصد به (ثعلب ت٢٩١ه) الذي اختار رأيًا لنفسه والإقتصار عليه بدليل الفعل (يختاره) الموجود في النص.

وفي مثل هذه الأفعال الحُكمية نجدها أيضًا حينما زعم ابن عصفور(٦٦٩ه) أنَّه لا يجوز ترخيم (صلْمَعة بن قَلْمَعَة) والتي تعني (كنايةً عن المجهول الذي لا يُعْرَف) فيحاججه أبو حيان بقوله :((وهذا الذي ذهب إليه إطلاق النحويين يخالفه، وأيضًا وإن كان كنايةً عن مجهول فإنه عَلَم ، ألا ترى أنهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم اسامة للأسد))[١٨] ، فالفعلان(يخالف ، ومنعوه) هنَّ أحكامًا تقويميّة فالفعل (يخالف) يدلُّ على مخالفة الحكم الصرفي ، والفعل (منع) يدلُّ على الكفّ عن الشيء ، أي لا يمكن تصريفه بوجود العلّة وهي العَلَميّة ، وهذا يعني أنّه يخلّ بالقواعد النحوية والصرفية
وكان لِزامًا أن نذكر رأي أبي حيان في هذا الموضع وهو قوله: ((والذي يصحُّ في أيدينا من الحكم أنَّ ما لا ينصرف لا يوجد فيه تنوين ، وأنه لا يُجرُّ إلا إذا أُضيف أو دخله أل))[١٩] ، إذ

نستطيع من هذا أن النَّص أن نستخرج الجملتين (لا يوجد فيه تنوين ، ولا يُجَر) أنّهما حكم صرفيّ للممنوع من الصرف .

وهذه النصوص جميعها لم تعتمد على الأفعال الكلامية فقط ، وإنّما شاركتها في ذلك القرائن والعلاقات الحجاجية الأخرى من نفي واستثناء وشرط وغيرها ، ويلحظ أيضًا أن كتاب التذييل والتكميل لم يكتفِ بنمطٍ واحدٍ في التحاور ولا يعتمد في محاججاته على ظاهرة واحدة وإنما توسّع في منهجيته وأسلوبه .

٢ – **أفعال القرارات(الممارسة)** :

وهي أفعال تتمثل في إصدار قرار نابع من ممارسة حق معين ، كالأمر والإذن ، والتنبيه ، وهي في الوقت نفسه تمثل أفعال تنفيذ الأحكام[٢٠]

وكون هذه الأفعال صادرة عن نحاة وعلماء كبار في الكتب النحوية ، لابدّ من القول إنَّها وُجدتْ في كتاب (التذييل والتكميل)؛ لكونه استوعب أغلب الآراء والقرارات النحوية عن الأعلام ، ومن ضمن هؤلاء أبي حيان نفسه

وهذا ما وجدناه في كلامه حينما ردَّ على ابن مالك زعمه جواز تثنية اسم الجمع وجمعه وجمع التكسير [٢١] ، يقول أبو حيان : ((والذي نختاره وتنطق به كتب أكثر النحاة أن جمع الجمع لا ينقاس سواء أُجمِع جَمْعَ تصحيح أم جمع تكسير لقلة أو كثرة))[٢٢]

فأفعال القرار هنا تتمثل في قول أبي حيان (نختاره ، وتنطق به) ، هذه الألفاظ تبدو وكأنها تنفيذٌ لحكمٍ نحوي فالهاء في الفعلين تعود على (لغة لعرب) وهو عدم قياسية جمع الجمع ، فالنص أصدر قرارًا للنتيجة بصورة عامة بحق لغة معيّنة

وفي نقله قول ابن عصفور(ت٦٦٩ه) قوله : ((أجمع القُرَّاء على نصب{ والسماءَ رفَعَها ووضعَ الميزان } سورة الرحمن : ٧ ، وهي معطوفة على (يسجدان) من قوله { والنجمُ والشجرُ يسجدان } سورة الرحمن ٦ ، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر)))[٢٣] ، فالفعل(أجمعَ) فعل حجاجي قراريّ أقرَّه ابن عصفور على إجماع و القرَّاء على نصب السماء

ولا تقتصر مهمة النحوي على إصدار قرارات عامة فقط في اللغة ، وإنّما يمكنه إصدار قرار بحق عالم نحوي آخر وهو ما نقصده بالحجاج هنا أي يحاججه ويُخطّأه ، ففي باب الترخيم في (المعدول إلى فُعَل في سَبَّ المذكر)[٢٤] يذكر أبو حيان أنَّ المصنف يدلُّ كلامه على أنَّه لا ينقاس (فُعَل) في سب المذكر في النداء ، ويحاججه بأفعال قرار يقول : ((وأصحابنا نصوا على القياس فيه ، فقالوا : وأما المقيس فهو كُلُّ ما كان من الصفات على وزن مَفْعَلات .... ، او فُعَل نحو : يا فُسق))[٢٥] فالفعل (نصّوا) الواو تعود على النحاة ممّن ذهبوا هذا المذهب أي أصدروا القرار بهذا الحكم

٣ – **أفعال التعهد**

وهي : ((وهي الأفعال الكلامية التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعملٍ ما مُعتَرَفٌ به من قبل المخاطَب وإن المتكلم بالكلام يؤسِّس وجوب القيام لمحتوى قوليّ ، ويحمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية مثال ذلك : القسم ، الرّهان ، التعهّد ، الضمان))[٢٦]

ومن باب محاججة أبي حيان لابن مالك في باب (تنازع العاملين) ، حينما صرح الأخير في شرح تسهيله بأنَّ : ((إعمال السابق موافق لما أُجمع عليه في اجتماع القسم والشرط))[٢٧]

يردُّ أبو حيان على ذلك بنصٍ يحاجج ما ورد عن المصنف وفي الوقت نفسه يتضمن نوعًا من هذه الأفعال بقوله : ((وليس كما ذكر من أنَّه أُجمع عليه بل قد ذهب بعض الكوفيين ، إلى أنه قد تقدَّم القَسم ويكون الجواب للشرط ، وستأتي هذه المسألة في باب القسم وفي الجوازم إن شاء الله والتفصيل الذي هناك))[٢٨]

فقول أبي حيان (وستأتي هذه المسألة في باب القسم والجوازم) يَعُد بمنزلة تعهد أخذه على نفسه ، ويبدو أن هذا التعهد هو الشائع عند النحاة في مناهجهم ، ومراعاةً للترتيب الممنهج للموضوعات النحوية والصرفية ، فيحتِّم عليهم أن يضعوا كلَّ موضوع في بابه

وفي مسألة (الممنوع من الصرف للعدل صفة وغيره) يتعهد أبو حيان للقارئ توضيحه موضوع العدل بقوله: ((العَدْل صرفُك لفظًا أولى بالمسمَّى إلى آخر ، وهو فرعٌ عن غير المعدول ، لأن أصل الاسم ألّا يكون محرَّفًا عمَّا يستحقهُ بالوضع لفظًا أو تقديرًا وستأتي مواضع العدلُ مفصلةً وتبيين الأولوية في المعدول عنه وعن ماذا كان العدل في الفصل الخامس من هذا الباب حيث تعرض له المصنف))[٢٩] فالفعل (تأتي) مسبوق بسين المستقبل تدلُّ على تعهّدٍ ذكره أبو حيّان لمواضع (العدْل) في الفصل الخامس وهو بذلك يتبع منهج ابن مالك في ترتيب موضوعاته.

٤ـ أفعال السلوك

وتتمثل بمجموعة متباينة مرتبطة بالسلوك الاجتماعي للمتكلم وتتفاعل معه ، وتحمل المتكلم على اتخاذ موقف معيّن منصوص عليه في القول وتتمُّ بكلمات مثل : التهنئة والشكر والاعتذار والنقد [٣٠]

ولكون كتاب التذييل والتكميل ومختصره (ارتشاف الضَّرب) يتَّصفان بغزارة المادة العلميّة حتى قيل فيهما: ((ولم يؤلَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين لا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال))[٣١] ولا غرابة في ذلك ؛ لكون أبي حيّان أحد كبار علماء العربية ؛ لتمتّعه بكفاءة عالية في التأليف ولا سيّما في هذين الكتابين ، وتتّضح قدرته في تمكّنه في كتاب التذييل والتكميل من نقد الآراء النحوية والصرفية لكبار علماء النحو واللغة ، لذلك فإن ورود أفعال السلوك تظهر جليّةً عنده تجاه العلماء ، وهي ردود واضحة وصريحة، لاسيَّما نقده لابن مالك في كثيرٍ من المواضع من كتابه هذا ، بل وصل فيه الأمر إلى التهجُّم عليه والطعن به أحيانًا

من ذلك أنَّ ابن مالك فسَّر كلام سيبويه أنَّ (إلَّا) ناصبةٌ في الاستثناء ، وذكر أنّ مَن زعم خلاف ذلك فهو غلط [٣٢] ، فيُحاجِج أبو حيّان المصنف ويردُّ عليه باستعمال أفعال سلوكية، يقول في ذلك : ((وهو الذي تقوَّل أو غلَّط فيما تأوَّل ، وكلامُه هذا من ضِنَّته[٣٣] بنفسه، وهو جَسورٌ على الرد على الأئمة سيبويه فمَن دونه، وهي عادةُ مَن نَظر وحده واستبدَّ برأيه، وهذا الرجل قليلُ النظر في كتاب سيبويه ، ويجهل كثيرًا من مذاهبه ، ومَن نقوله عن العرب، فيخالفه ، .....، وحين أمعُن النظر في كتاب سيبويه في هذه المسألة التي لا يُجدي الخلاف فيها شيئا ؛ لأنّه خلافٌ ليس راجعًا إلى نطق ولا إلى اختلاف في المعنى- فهم كلام سيبويه غير مافهمه المفتشون المنقّرون عن معانيه كالأستاذ أبي علي وأصحابه))[٣٤]

فالأفعال (غلَّط استبدَّ، ويجهل) من أفعال النقد ، وهي من ضمن أفعال السلوك الحجاجية قدَّم فيها أبو حيّان حجَّته حينما ردَّ على المصنف فكانت حجَّته هي قوله (حين أمعن النظر في كتاب سيبويه في هذه المسألة التي لا يجدي الخلاف فيها شيئًا)
و في مسألة إنفراد (لم) عن (لمَّا) في جواز أن يكون نفيها منقطعًا عن الحال، وفي الوقت نفسه يجوز أن يكون متَّصلًا بالحال[٣٥] نقل ابو حيان كلام ابن مالك في كافيّته من قول الراجز[٣٦] :

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا لم يكُ شيئٌ يا إلهي قبلكا

حاجج أبو حيّان المصنّف بقوله: ((وهو تمثيلٌ وَهِمَ فيه إذ ليس من الانتفاء المنقطع لأنه لا يمكن ان يكون تقديره : لم يكن شيءٌ يا إلهي قبلك ثمَّ كان شيءٌ قبلك))[٣٧]
فالفعل (وَهِم) يمثّل رد فعل أبي حيّان على المصنّف في تمثيله على المسألة ، وتجدر الإشارة هنا أنه لا ينبغي أن نقف على جانب الرّد فقط، وإنّما نقف على ثناء أبي حيّان على ابن مالك؛ إذ وصفه بوصفٍ بليغ الجمال مستعملًا أفعال السلوك الحجاجية، وتفاعل معها تفاعلًا إيجابيًا في ذلك يقول: ((وأمّا هذا المصنّف الذي كمّلنا شرح كتابه فإنّه كان رجلًا صالحًا، معتنيًا بهذا الفن النحوي، كثير المطالعة لكتبه، منفردًا بنفسه، لا يُحتمل أن ينازع ولا يُجادَل ولا يُباحَث، ونظم في هذا الفن كثيرًا ونثرَ، وجمعَ باعتكافه على الإشتغال بهذا الفن والشغل به))[٣٨]
فأفعال المدح والثناء (لا يحتمل ، لا يجادل ، لا يباحث، نظر، نصر، جمع) تكاد تكون أفعالاً شاملة لعالِمٍ كبير متمكّن، فكأنّ أبا حيّان يكافئ المصنف على علمهِ ورصانته ومكانته ومنزلته، وإنّه في هذا الكلام لم يدرج الأفعال السلوكية التي استعملها في إظهار مشاعره تجاه ابن مالك فحسب بل كان محاججًا وداعمًا لحججه في ما قاله .

وفي مقابل هذا هناك أفعالًا سلوكية كلامية تسمّى أفعال (الإعتراض) أي إنّ المعترض لم يكتفِ فقط بالاعتراض ، وإنّما يقدّم حجةً ناقضةً للرأي الآخر بحجته مثبتة ، ويدرج أبو حيّان هذا الفعل في كتابه نظرًا لطبيعة منهجه فيه ؛ كونه يتعمّد الإيضاح والتحليل والتفصيل ، لذلك كان لابدّ منه ان يذكر هذا الفعل سواءً باعتراض العالِم على نفسه أم على غيره
من ذلك أنَّ أبا حيّان نقل مذهب الفارسي (٣٧٧ه) في مسألة (مشيوخاء ومعلوجاء) في اختلاف جواز الرفع بهما قال: ((فذهب الفارسي إلى جواز ذلك ثمَّ اعترض على نفسه بعدم الجريان، وانفصل بأنّه قد يعمل غير الجاري نحو: مررتُ بأعورٍ أبوه))[٣٩]،

٥- أفعال الإيضاح Actes Expositifs
هذه الأفعال تدخل في علاقة مع كل مايقوله المتكلّم عند حديثه، أي إيضاح وجهات النظر عن طريق الحجاج مثل: الوصف ، التعريف، الإثبات، التأكيد، الشرح ، التأويل[٤٠] ، ويكون الحجاج مع هذ المتلقي من أجل إيضاح فكرة ما، أو عرض مفاهيم معينة أو طرح وجهات نظر
ولا يكاد يخلو اي كتاب من الكتب النحوية سواء أكانت شروحًا أم كتبًا تعليمية من الغرض المهم والأساس ألا وهو الإيضاح ، والتركيز هنا على الفعل الكلامي ولا سيّما أفعال الإيضاح ولا يقتصر على العملية الحجاجية فحسب، بل إنّ غرض العلماء الأوائل كان توضيح الفكرة ووصفها وتحليلها

و الأفعال التي تندرج في هذا المجال هنا الفعل(استدل) ، إذ يستعمله اللغويّ من أجل دعم حجّته العلمية ثمّ يورده لمزيد من الإيضاح ، ومن ذلك ما أورده أبو حيّان في باب (شرح الكلمة والكلام) إذ استعملها في نقله مذهب ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) بقوله : ((وذهب ابن الطراوة إلى أنّ المضارع لا يكون إلّا للحال حيث وقع، واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلّا إذا كان عامًا أو مؤكدًا بإنّ نحو قوله [٤١] :

وكلُّ أُناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهيَّة تصفرُّ منها الأناملُ

وقوله تعالى: { إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودًّا }))[٤٢] سورة مريم:٩٦، فالاستدلال يُعد طريقًا من طرائق الإيضاح ،وقول ابن الطراوة أنّ(المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع) هو حجاجٌ قدّمه أبو حيّان يوضح فيه سبب اختيار ابن الطراوة لهذا المذهب ، فالحجاج هنا مبني على قول ابن الطراوة(المضارع لا يكون إلا للحال) فالفعل (لايكون) فعل إخباري وتوضيحي في الوقت نفسه

أما الإيضاح الأكثر فيكون للفعل(استدلَّ) ولاسيّما أنَّه استدلَّ بالشاهدين القرآني و الشعري بوصفهما من أهم مصادر السماع في العربية ، إذ يُعدَّان حجة واضحة لابن الطراوة على ما استدلَّ به

وفي باب الموصول سرد أبو حيّان مسألة وضّح فيها موقف النحويين من (أنَّ) التفسيرية مستعملًا أفعال كلاميّة توضيحية يقول: ((وجميع ما استدلوا به على أنّ (أنْ) هذه توصَل بفعل الأمر محتملٌ أن تكون التفسيرية ، ويقوي ذلك أنّ ذلك تقدّمه شرطُ التفسيرية وهو أن تكون الجملة التي قبل (أن) فيها معنى القول نحو قوله تعالى

{ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل ان طهّرا بيتي } سورة البقرة من الآية:١٢٥، وأشرتُ إليه أن قم وكتبتُ إليه أنْ قمْ)) [٤٣]

فحجّة أبي حيّان على استدلال النحاة بأنَّ (أنْ) تُوصَل بفعل الأمر محتملة أن تكون تفسيرية ، استعمل في تعبير ذلك الفعل التوضيحي (يقوي) وهنا تبرز القوة الحجاجيّة ،ثمَّ استدلاله بالآية القرآنية الكريمة، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلُّ على إن كل كلمة في اللغة العربية سواء كانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا فلها قوّة حجاجية إذا ماوضعت في سياق مناسب .

نتائج البحث

١- يُعدُّ تصنيف أوستين للفعل الكلامي الحجاجي أساسًا لكل تصنيف وتحليل ؛ إذ يمكن تطبيقه على اللغات كافّة ؛ لكونه اشتمل على ثلاثة أشياء هي (اللفظ ، والإنجاز ، والتأثير) فإذا توافرت في الفعل هذه التقسيمات يمكن وصف الفعل الكلامي بالشموليّ

٢- برزت الأفعال الكلاميّة في التذييل والتكميل بمختلف أنواعها الحكميّة والتعهدية والقرارية والسلوكية والإيضاحية بغرض إقناع القاريء ، إذ نقلت وظيفة اللغة من الوصفية إلى الإنجازية ، و أنَّها لم تأتِ على صيغة واحدة

٣- مكننا تطبيق الأفعال الكلامية لأوستين على معرفة قصد أبي حيّان في حجاجياته ، لاسيّما تجاه ابن مالك سواء في النقد أم المدح وبيان التأثير النفسي والسلوكي له .

٤- يمكن عدّ كتاب التذييل والتكميل متتالية من الأقوال الحجاجيّة اشتملت على كثيرٍ من الأفعال الكلاميّة ، فجاء المصنَّف إخباريًا تأثيريًا ؛ لكونه نقل آراء أبي حيّان والسابقين

والمعاصرين له ، ويُعدُّ أيضًا تعبيريًا إذ عبَّر فيه صراحةً عمَّا وجده صائبًا ومناسبًا من الآراء ومحاججًا الأخرى التي لايراها صحيحة ويعدُّ توجيهيًا أيضًا إذ عمد على إدراج الآراء للمسألة الواحدة ، ثمَّ يصرّح بالرأي الصائب ليقنع القارئ بوساطة الطرائق الحجاجية .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسي(٧٤٥ه) تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد ،مراجعة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١ ، ١٩٩٨م .

٢- إعراب القران (النحاس) : أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨ه) ، اعتنى به : الشيخ خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت- لبنانط٣ ، ٢٠١١ م.

٣- الأفعال الكلامية ونماذجها التطبيقية في القرآن الكريم (بحث): أ. م. د دلخوش جار الله حسين ، جامعة صلاح الدين – العراق ، ٢٠١٧ م.

٤- الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي : د. مسعود صحراوي ، جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر ، ٢٠٠٤م

٥- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب : عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسي (ت٥٢١ه) تحقيق: الأستاذ : مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٦م .

٦- الأمر والنهي في نظرية الأفعال الكلامية(أطروحة) : إدريس سرحان ، جامعة فاس – المغرب – ١٩٨٨ م.

٧- بغية الوعاة بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان

٨- بين تداولية الأفعال الكلامية والحجاج (مقاربة مفاهيمية) أ. حمدي منصور جودي ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، العدد الأول – ٢٠١٣ م.

٩- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد بن عبد الرزاق الزبيدي(ت١٢٠٥ه) ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية

١٠- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ه) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر عيسى البابلي

١١- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية الحديثة: عمر بلخير ، دار الأمل للطباعة والنشر ، ط٢

١٢- التداولية عند العلماء العرب : دراسة تداولية في ظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العرب : د. مسعود صحراوي ، دار الطليعة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥ م

١٣- التداولية من أوستين إلى غوفمان : فيليب بلانشيه ، ترجمة : صابر الحباشة ، دار الحوار – سوريا ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .

١٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ ه) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار الكنوز – اشبيلياط١ ، ٢٠٠٩ م.

١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢ه) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ م.
١٦- ديوان لبيد بن ربيعة : اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ،ط١ ، ٢٠٠٤ م.
١٧- شرح جمل شرح جمل الزجاجي : لأبي الحسن علي بن مؤمل المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ه) ، قدّم له :فواز الشعار، بإشراف د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨ م.
١٨- شرح الكافية الشافية : لابن مالك (٦٧٢ه)، تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي ، جامعة ام القرى ، ط١
١٩- شرح الكتاب : لأبي سعيد السيرافي(٣٦٨ه) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،ط١ ، ٢٠٠٨م
٢٠- في البراجماتية : الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة ، دراسة دلالية ومعجم سياقي : علي محمود حجي الصراف ، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠ م
٢١- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠ه) : تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ م .
٢٢- لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم ، ابن منظور(ت ٧١١ه) ، دار صادر – بيروت ، ط٤ ، ٢٠٠٥ م.
٢٣- مجالس العلماء : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣١١ه) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
٢٤- مَجْمَع الأمثال : للنيسابوري أبو الفضل أحمد بن محمّد (ت٥١٨ه) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان
٢٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢ه) ، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٩٩ م.
٢٦- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب في اللسانيات : ماري نوال غاري بريور، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، الجزائر – ط١ ، ٢٠٠٧ م.
٢٧- معاني القرآن (الفرّاء) :أبو زكريا يحيا بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧ه) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، و محمد علي النجار ، و عبد الفتاح اسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط١
٢٨- المقاربة التداولية : فرانسواز أرمينكو ، ترجمة : د. سعيد علوش ، مكتبة الأسد – سوريا
٢٩- نتائج الفكر: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١ه) حققه وعلّق عليه : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ،ط١ ، ١٩٩٢ م
٣٠- نظرية أفعال الكلام العامة – كيف ننجز الأشياء بالكلام – أوستين ، ترجمة: عبد القادر قنيني ، افريقيا لشرق – المغرب ، ١٩٩١ م
٣١- نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب : طالب سيد هاشم الطبطائي ، منشورات جامعة الكويت ، ١٩٩٤ م

٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر . جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ه) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية – مصر

هوامش البحث:

---

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب ٨١- ٨٢
(٢) ينظر: اللغة والمعنى والسياق ٢٠٠
(٣) نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ٢٠
(٤) ينظر: في فلسفة اللغة ٢٠ ، والأمر والنهي في نظرية الأفعال الكلامية (أطروحة) ١٢
(٥) ينظر: في البراجماتية : الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة ، دراسة دلالية ومعجم سياقي ٢٨ ، وينظر: الأفعال الكلامية ونماذجها التطبيقية في القران الكريم(بحث) ٢٥٢
(٦) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية الحديثة ١٥٧ ، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ٧
(٧) نظرية أفعال الكلام العامة : ٧١
(٨) نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب : ٨
(٩) ينظر: الافعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي ٧٦
(١٠) ينظر: المصدر نفسه ١٠٠،وينظر: الأفعال الكلامية ونماذجها التطبيقية في القران الكريم : ٢٥٤
(١١) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ١٨- ١٩
(١٢) ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان ٦٠
(١٣) بين تداولية الأفعال والحجاج : ١٠١
(١٤) التذييل والتكميل ١\ ١١٩، وينظر: تسهيل الفوائد ١\٧
(١٥) التذييل والتكميل : ١\١١٩
(١٦) المصدر نفسه: ٣\٢١٦
(١٧) ٦\١٧٨- ١٧٩ ، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٤٤ وهمع الهوامع ١\٥٧٥ والإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣\١٧٢
(١٨) التذييل والتكميل : ١٤\١٩ ، وينظر: مجمع الأمثال ١\٤٠٦
(١٩) المصدر نفسه : ١٥\٥
(٢٠) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ١٤٩
(٢١) ينظر: التسهيل ١٩
(٢٢) المصدر نفسه :٢\٦٥
(٢٣) التذييل والتكميل :٦\٣٣٥ ، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١\٣٥١، وإعراب القران للنحاس ٤\٢٠٤ ، والتبيان في إعراب القران ٢\١١٩٧ ، والمحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢\٣٠٢
(٢٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤\٩-١٠
(٢٥) التذييل والتكميل : ١٤\٩ -١٠ ، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢\٢٠٩
(٢٦) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية : ١٥٠ ، وينظر: المقاربة التداولية ٦٢
(٢٧) التذييل والتكميل :٧\٨٢ ، وينظر: شرح التسهيل ٢\١٦٩
(٢٨) التذييل والتكميل :٧\٨٢ ، وينظر: معاني القرآن ١\٦٦
(٢٩) التذييل والتكميل : ١٥\١٤
(٣٠) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداوليّة ١٥٠ ، وبين تداوليّة الأفعال الكلامية والحجاج ١٠١
(٣١) بغية الوعاة: ١\٢٨٢
(٣٢) ينظر: التسهيل لابن مالك ١٠١ ، والتذييل والتكميل ٨\١٩٦

(٣٣) صحَّحه المحقق الدكتور حسن هنداوي (من ظنّه) ، وذكر أنَّه ربما يريد به: ضِنَّته بنفسهِ : إعجابه بها ، ينظر: لسان العرب ٢٦٢\١٣ ، والتذييل والتكميل ١٩٦\٨

(٣٤) التذييل والتكميل : ١٩٦\٨

(٣٥) ينظر: شرح التسهيل ٦٣\٤ ، والتذييل والتكميل ٢٧\١٦

(٣٦) ينظر: الكتاب ٥٤١\٢، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى ، والرجز بلا نسبة في تاج العروس ٣١٨\٢٤ وينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٣\٣

(٣٧) التذييل والتكميل : ٣١\١٦

(٣٨) المصدر نفسه : ١٥٦\١٦

(٣٩) التذييل والتكميل :٥٣\١١ ، (مشيوخاء ومعلوجاء) وهما صفتان تطلقان على الشيخ كبير السن وجماعة من العلوج ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٦٤\٢ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٣٦٠\٥ لم أقف على كلام الفارسي

(٤٠) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي ١٥١

(٤١) لبيد ابن ربيعة في ديوانه :٨٥

(٤٢) التذييل والتكميل : ٨٣\١ ، وينظر: نتائج الفكر٩٣

(٤٣) التذييل والتكميل:١٤٨\٣